

خلال ندوة أقيمت بديوان البصمان مساء أمس الأول

نواب: المساس بالنظام الانتخابي يعني المقاطعة وتعديل الدوائر في المجلس

إطلاق يد القضاء في هذا الموضوع يعني ترك الأمور إلى القوضى والخروج للشارع وغيرها من تفاعلات أخرى.

وحذر من أن الكويت ستواجه فوضى إن لم تحسم الأمور ويعيد رئيس المجلس أحمد السعدون جلسات مجلس الأمة 2012 من جهته أكد ممثل طلبة القانون فهد البصمان أن هناك أخطاء كثيرة باتت تواجه الأمة ولهذا تمت الدعوة إلى هذه الندوة لمناقشة توجه الحكومة للعبث بنظام الدوائر الذي جاء لنا بخبراء من خارج البلاد.

وأضاف أن الأربعاء الأبيض شهد تحرير الأمة من الظلام والفساد لأنها كانت أخطر من الغزو ولم تعد مثل أيام زمان وتقول سمعا وطاعة والعوازم ضربوا والنواب أهينوا وهم يردوننا كما يشاءون وهذا لن يحدث وسبق لنا أن أزعنا الحكومة في ساحة الإرادة.

وأوضح أن السيادة لأمة كما جاء في الدستور وأن ينتهي العهد يكون وقتها لنا الحق فيما نفع وإن أساءت حكومة جابر المبارك التعامل مع الشعب فإننا سنسقطها كما فعلنا مع حكومة ناصر المحمد.

وتابع أن الحركات الشبابية مطالبة اليوم بالوقوف مع الأغلبية لتحقيق المصلحة العامة للوطن.

● رشيد الفهم

وتشريعة ولا يمكن تدخل أعمالها مع بعضها البعض ولهذا يجب التقيد بالضوابط التي تقيد عمل أي سلطة فما حدث في حكم المحكمة الدستورية تجاوز أربع نقاط منها عدم جواز التقدم بإبطال انتخابات مجلس الأمة كما لا يجوز حل مجلس الأمة على اعتبار أن سلطة السلطات الثلاث بالإضافة إلى عدم وجودها في الدستور ما يسمح لرئيس الحكومة بعدم الاستعانة بأعضاء الحكومة السابقة وهذا ينفي عدم شرعية حكومة جابر المبارك.

وأشار الهيفي إلى أن هذا الحكم غير شرعي ولهذا كان من الأولى على القضاء التيقن من الأحكام الصادرة بعدما تجاوز هذا الحكم الضوابط الشرعية مما جعلنا أمام فوضى عارمة قادمة كل الإجراءات والقوانين والمراسيم التي صدرت خلال تلك الفترة يمكن الطعن فيها إلا أن المفاجأة كانت عندما رفضت الدعوى التي قررها تقديمها لبطان مجلس 2009 في حين لا يوجد نص واضح لرفض هذه الدعوى مما جعلنا نتساءل أمام دكتاتورية القضاء وعلى أحمد السعدون الدعوة لاتخاذ مجلس 2012 لأنه من غير المعقول أن تقوم سلطة بحل سلطة أخرى.

وأضاف الهيفي أن الحل الوحيد هو عودة مجلس 2012 ومن ثم العمل على إقرار أي تعديل آخر وفق صلاحيات السلطة التشريعية لأن

الدوائر الذي بات مسلسلًا غامضًا لا تعرف متى ولا أين سنتنتهي حلقاته.

وأضاف أن الأغلبية حريصة على استقرار العدالة والأمن والاستقرار ولستنا حريصين على الدوائر الخمس وأنه لا يوجد أي شيء رسمي حتى الآن مما جعلنا نتساءل متى ينتهي هذا الاختلال والفوضى.

وأوضح أن هناك وثيقة سبق التوقيع عليها كانت تتضمن حل مجلس 2009 وإبعاد القضاء عن الخلافات السياسية وأن كنت من خارج نطاق دعاة التهديد والوعيد إلا أننا سنكون متواجدين في ساحة الإرادة وسنصلي القيام فيها أن تمت محاولة المساس بالدستور.

وقال أن الدوائر الخمس ليست عادلة وأنا كنت واحداً من الذين رفضوا هذه التقسيمة وسبق لي أن قدمت حججا في وقت سابق فنحن نريد أن نحافظ على سلطة الأمة على اعتبار أنها مصدر السلطات.

وأوضح أن الشعب الكويتي هو من يساند الوثيقة الشعبية لعدم تعديل النظام الانتخابي وعلى من يقول أنها غير عادلة عليه أن يعمل على تغييرها في قاعة عبدالله السالم وإن لم يفعل فإنه يسعى لاصطدام مع أرادة الأمة.

ومن جهته قال رئيس اتحاد المحامين ناصر الهيفي إن الواجب علينا أن نعرف أن الدستور يحتوي على ثلاث سلطات قضائية وتنفيذية



علي الدقاسي

حضر لساحة الإرادة لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف في حين أننا وصلنا إلى مائة ألف كويتي شريف وكشفت الادعاءات الباطلة عندما تم نقل الحدث بدائرة تلفزيونية مغلقة.

ومن جانبه قال النائب علي الدقاسي إن الحكومة لا تملك رؤية واضحة للتعامل مع الأحداث وإن كان قد صدر حكم من المحكمة الدستورية بإلغاء انتخابات مجلس 2012 وبتفويضنا مما جعلنا في دائرة لا تعرف لها بداية أو نهاية ولا يعرف أحد ما سيحدث في القادم من الأيام خاصة أن كانت هناك أمور أهم من هذه الأطروحات هو تعديل

الشعب.

وقال إن هذا اليوم هو يوم الفزعة للكويت ودفاع عن الحريات والكرامات التي حاول البعض سرقتها من الشعب مثلما سرقوا أموال البلد في الغزو حين اختفت 5 مليارات دينار والى الآن مصيرها مجهول ليأتي من يأتي ليقول لا تهتموا بمن هم في ساحة الإرادة فالناس والشباب جاؤوا للإرادة وأزعوا السلطة والقبضة فإرادة الأمة لا يمكن القضاء عليها.

وطالب البراك القوى الطلابية بالاستمرار بهذا النهج خاصة أن هناك من يحاول تضليل القيادة السياسية العليا وادعى بان من



مسلم البراك متحدثا

الأه كان مثل الأرنب في مجلس الأمة.

وأكد أن كل شخص له دور مهم يجب أن يمارسه لأننا سندعو إلى اعتصامات سلمية إن أقيمت الحكومة على تعديل الدستور الذي يعد بعد الله عز وجل هو المرجع للشعب الكويتي جميعا، مؤكدا نحن في دولة تحارب حريات الناس وتهذر كرامتهم والدليل ما حدث للشيوخ مشعل المالك الذي أخطط بطريقة لا تدخل العقل وهو بريء والطريقة التي اخطط بها لا تحدث إلا بالانظام العي في سورية والعراق السابق لذلك نجيب علينا الكويف بحزم والدفاع عن الدستور الذي هو حق

قال النائب مسلم البراك إن الشعب الكويتي يعيش فترة ترقب ويتساءل هل سيسنصر مرسوم ضرورة وهل سيحل مجلس الخزي والعار وأن كانت لغة الأرقام لا تكذب وأرى بأن تتحول الكويت إلى دائرة واحدة حتى يتم اختيار الكفاءات من خلال الرؤية الشعبية.

وأضاف البراك خلال ندوة «الدوائر الخمس» التي نظمتها اتحاد الكلية العالمية في ديوان مبارك البصمان مساء أمس الأول أن النظام الانتخابي الذي تم تطبيقه خلال الفترات السابقة حول الدوائر العشر كانت نسبة غير متجانسة وأما الخمس والعشرون فكانت من واحد إلى ست وهذا يعيد عن العدالة أما في الخمس دوائر فكانت هي أكثر الدوائر الانتخابية تحقيقا للعدالة وإن كانت الحكومة تفكر في الذهاب للمحكمة الدستورية فإنها مسألة غير صحيحة وإجراءات خاطئة في المجلس الأعلى للقضاء.

وأعلن البراك في حال تم تعديل الدوائر واللجوء إلى المحكمة الدستورية أو مرسوم ضرورة التي تؤكد نية الشارع في حقوق الشعب ستقلص الانتخابات ترشيحا وانتخابات.

وبين البراك أن ارتفاع رقم المشاركين بوثيقة رمضان يدل على أن الأمة ستقول كلمتها خاصة أن هناك من وصل إلى مجلس الأمة من قال أنه جاء لينفذ ريش النواب

أثناء ندوة حقوقية نظمتها الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان

هايف: منع وصول المساعدات لمسلمي بورما جريمة إنسانية

على تصريحه الأخير والضغط على رئيس ميانمار للترجع عن تصريحه ومن ثم السماح للنازحين بالرجوع إلى قراهم مع تأمينهم من المخطفين البوذيين.

● السماح بفتح مكاتب للمنظمات الإسلامية والدولية والإنسانية والحقوقية داخل إقليم أراكان.

● عادل الشفان

المياشارية.

● تشكيل تجمع دولي من الحكومات والجمعيات الإغاثية لمساعدة إقليم أراكان وإعادة البناء والتأهيل.

● إرسال قوات دولية لحفظ السلام عاجلا لإدراك البقية قبل ان تحصدهم آلة الجوع.

● الضغط على رئيس ميانمار

والعربية تسليط الضوء إعلاميا على ما يتعرض له القومية الروهنجية من التطهير العرقي والتجنيس القسري وتغيير الرسمى بالمجازر ضد المسلمين 70 سنة.

● تقرير حق المصير للروهنجين حسب الشرائع الدولية ورفع نظام الوصايا عليهم من الحكومة

والمنظمات الدولية لتوفير حياة كريمة للاجئين.

● الضغط السياسي الجماعي على حكومة ميانمار ومن أجلها استدعاء السفير البورمي والتثديد مع التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية.

● نأمل من جميع الدول الإسلامية

العرقية والدينية، مشددا على أنه يجب الوقوف بصلابة وحزم في مثل هذه القضايا.

● أن قضية مسلمي بورما قضية إنسانية بالدرجة الأولى، ومن لا يقف معها سواء كان حاكما أو محكوما لا خير فيه، مشيرا إلى أن الانتهاكات المتكررة في أكثر من دولة بورما كنيا وتضليلا بتركة والتعامل كموطن بورمي، فأكدت الحكومة البورمية أنها لا تحترم عهدا ولا موافيق ولا دستورا ولا معاهدات دولية مبرمة مع المسلمين.

وأكد أن الحل قائم لكن ليس عن طريق منظمات المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية المتخاذلين بعد أن عقدت الأخيرة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مؤخرا مع الحكومة البورمية التي لا تحترم شيئا سوى منطق القوة.

ومن جانبه، قال رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان د.يوسف الصقر أن أراكان المسلمة تمنحنا نحن المسلمين حصتنا الدورية من المجازر الدموية التي نراها كل يوم ضد المسلمين، مشيرا إلى أنه منذ أكثر من 60 عاما تنتهك حقوق المسلمين في إقليم أراكان، بل إنه في عام 1948 قتل في 40 يوما أكثر من 150 ألف مسلمة وبنغلاديش العالم لهذه المنبحة حينها. من جهته، أكد رئيس قسم القانون الدولي بجامعة الكويت د.عيسى العززي أننا مقصرون وأهملا في متابعة هذه القضية، حيث أن الكثير يعتقد أن موضوع بورما لم يجر إلا بهذه الأيام ولكن فعلا الموضوع يعود إلى 60 عاما وحتى الأمم المتحدة تطرقت في مجلس الأمن والجمعية العمومية إلى ذلك ولكن الوضع يزداد سوءا وعندما نتحدث عن الوسائل القانونية فإن الدولة لها سيادة في حدود إقليمها وداخلها تتصرف كيفما تشاء الكويت تتقف موقفا نديلا يشهد لها هناك، وسفارة لبورما في منطقة السلام تظاهر عندها بعض الإخوة رغم ان الحضور كان قليلا ولكن كان له أثر على السفارة.

بإدوره قال رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان المحامي محمد الحسيني أن قضية أراكان قضية إنسانية وأدمت قلوب المسلمين وغير المسلمين، حيث الشعب الأراكاني يقطن منذ مئات السنين وعانى كثيرا ويستجدي الحياة الكريمة وجل مرادهم هناك هو الحياة الكريمة والشعب يقتل وعلى سبيل المثال من الجرائم التي حصلت حرق الأطفال وقطع الأعضاء وتجويهم في أماكن من حتى الموت، كما أنهم يعانون من تهريب وترويع وهم محرومون من الأبتسام.

بدوره أكد عضو مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية المحامي شريان الشريان أن ما يجري لمسلمي بورما من مجازر يكشف لنا حقيقة المنظمات التي أنشئت من أجل حماية حقوق الإنسان والقوانين الدولية التي وجدت من أجل قضائية وأنظمة معينة، لاسيما أن هذه الانتهاكات تكررت في أكثر من دولة إسلامية خلال سنوات في وقت مضى من خلال تعدد الكثيرين انتهاك التصفية

حتى هدمت المساجد وقتل وعذب وشرد الإبرياء المسلمين.

وشدد هايف على أنه لا حل لمسلمي بورما سوى بدعم الشعوب ودعم دفاع الشعب البورمي المسلم عن نفسه كما حدث معه في السابق حينما كان بيده السلاح قبل أن يتركه جانبا بعد أن أقتنعت حكومة بورما كنيا وتضليلا بتركة والتعامل كموطن بورمي، فأكدت الحكومة البورمية أنها لا تحترم عهدا ولا موافيق ولا دستورا ولا معاهدات دولية مبرمة مع المسلمين.

وأكد أن الحل قائم لكن ليس عن طريق منظمات المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية المتخاذلين بعد أن عقدت الأخيرة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مؤخرا مع الحكومة البورمية التي لا تحترم شيئا سوى منطق القوة.

ومن جانبه، قال رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان د.يوسف الصقر أن أراكان المسلمة تمنحنا نحن المسلمين حصتنا الدورية من المجازر الدموية التي نراها كل يوم ضد المسلمين، مشيرا إلى أنه منذ أكثر من 60 عاما تنتهك حقوق المسلمين في إقليم أراكان، بل إنه في عام 1948 قتل في 40 يوما أكثر من 150 ألف مسلمة وبنغلاديش العالم لهذه المنبحة حينها. من جهته، أكد رئيس قسم القانون الدولي بجامعة الكويت د.عيسى العززي أننا مقصرون وأهملا في متابعة هذه القضية، حيث أن الكثير يعتقد أن موضوع بورما لم يجر إلا بهذه الأيام ولكن فعلا الموضوع يعود إلى 60 عاما وحتى الأمم المتحدة تطرقت في مجلس الأمن والجمعية العمومية إلى ذلك ولكن الوضع يزداد سوءا وعندما نتحدث عن الوسائل القانونية فإن الدولة لها سيادة في حدود إقليمها وداخلها تتصرف كيفما تشاء الكويت تتقف موقفا نديلا يشهد لها هناك، وسفارة لبورما في منطقة السلام تظاهر عندها بعض الإخوة رغم ان الحضور كان قليلا ولكن كان له أثر على السفارة.

بإدوره قال رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان المحامي محمد الحسيني أن قضية أراكان قضية إنسانية وأدمت قلوب المسلمين وغير المسلمين، حيث الشعب الأراكاني يقطن منذ مئات السنين وعانى كثيرا ويستجدي الحياة الكريمة وجل مرادهم هناك هو الحياة الكريمة والشعب يقتل وعلى سبيل المثال من الجرائم التي حصلت حرق الأطفال وقطع الأعضاء وتجويهم في أماكن من حتى الموت، كما أنهم يعانون من تهريب وترويع وهم محرومون من الأبتسام.

بدوره أكد عضو مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية المحامي شريان الشريان أن ما يجري لمسلمي بورما من مجازر يكشف لنا حقيقة المنظمات التي أنشئت من أجل حماية حقوق الإنسان والقوانين الدولية التي وجدت من أجل قضائية وأنظمة معينة، لاسيما أن هذه الانتهاكات تكررت في أكثر من دولة إسلامية خلال سنوات في وقت مضى من خلال تعدد الكثيرين انتهاك التصفية



محمد هايف



يوسف الصقر



شريان الشريان

قال رئيس لجنة أراكان الكويتية النائب محمد هايف إن قتل المسلمين في بورما تتحمل مسؤوليته أولا حكومة بنغلاديش قبل حكومة ميانمار بعد أن ساعدوا في تهويل المصيبة على المسلمين البورميين بدلا من تهويلها عليهم.

«بورما.. 60 عاما من الجرائم ضد الإنسانية» التي نظمتها الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان مساء أمس الأول في الكويت.

وأكد هايف في الندوة الحقوقية «بورما.. 60 عاما من الجرائم ضد الإنسانية» التي نظمتها الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان مساء أمس الأول في الكويت.

وأكد هايف في الندوة الحقوقية «بورما.. 60 عاما من الجرائم ضد الإنسانية» التي نظمتها الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان مساء أمس الأول في الكويت.

وأكد هايف في الندوة الحقوقية «بورما.. 60 عاما من الجرائم ضد الإنسانية» التي نظمتها الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان مساء أمس الأول في الكويت.

وأعلن هايف عن المطالبة من وكيل وزارة الخارجية تنسيق زيارة لنا للسفير البنغالي بعد عيد الفطر المبارك مباشرة، متعبدا بشن حملة على بنغلاديش أشد من الحملة على حكومة بورما لأن مسؤوليتهم أعظم بعد أن فوجئنا برفض طلبات الجمعيات الخيرية لمساعدة المسلمين الأراكانيين من قبل حكومة بنغلاديش.

وقال هايف إن مكتب جمعية إحياء التراث الكويتية في بنغلاديش تم إغلاقه هناك، كما منعت بنغلاديش وصول مساعدات اللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة، مبيئا أن ذلك لا يفهم من وراءه أن كانت هذه الأفعال بتحريض من حكومة ميانمار من عدمه، محملا إيها مسؤولية اللاجئين وعدم السماح بمساعدتهم من خلال رفض مساعدات الجمعيات الخيرية الإسلامية التي أذرت مساعدة مسلمي بورما، دون أي أعذار ولم تسمح سوى بتواجد الصليب الأحمر ومنع الجهات الإسلامية.

وفيما يخص حكومة بورما أعلن هايف عن أنها وافقت على استقبال وفدنا وابلغتنا أن أكثر من وزير ورئيس البرلمان البورمي سيتقبلنا هناك وبالرغم من ذلك استمرت في قتلها وتشريدتها للمسلمين وهدم المساجد في بورما، متسائلا عن جدوى الزيارة المرتقبة إن كان سيكون لها دور أم ستكون مجرد زر للرام، معربا عن عدم استغرابه أفعال الحكومة البورمية التي لا تريد حلا للقضية بل مجرد تمويه القضية والتحجج بجلها عن طريق المجتمع الدولي كسبيل للوقت.

وقال هايف أن الاعتداء على مسلمي أراكان قضية إسلامية بحتة، قتل واعتصام الأراكانيين وهدم بيوتهم وحرق قرى لهم بالكامل يعتبر اعتداء على كل المسلمين وهو الأمر الذي ذكرناه خلال تجمعنا أمام سفارة بورما في الكويت.

وأوضح هايف أن المسلمين في العالم لهم تجارب قاسية مع مثل هذه الديكتاتوريات، لاسيما ديكتاتور وطاغية سورية الذي بدأ يترجم بفضل دعم الشعوب الحرة وتبرعهم لقضية الشعب السوري بعد أن تناقلت العديد من المنظمات العالمية والعربية في إيقافه كسبائرات كوفي وأن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي

بمزيد من الحزن والأسى ينعون آل معرفي فقيدتهم الغالية المغفور لها بإذن الله تعالى

الحاجه / أمينة عبد الله محمد حسين معرفي

أرملة المغفور له الحاج / جاسم إسماعيل معرفي

عن عمر يناهز ٩١ عاماً

تقبل التعازي

لترجال : حسينة معرفي الجديدة - بجانب مبنى البنك الوطني الرئيسي

تليفون : 99936000 - 99552569

للنساء: الدسمه - قطعة 4 - شارع برقان - منزل 1 (خلف ديوان آل معرفي)

تليفون : 22520912 - 22520911 - 66383666 - 99610488

إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2012/8/7... ولمدة ثلاثة أيام

إنا لله وإنا اليه راجعون